حذف الاول لدلالة الثاني عليها قال السيرافي اذا دار الضمير بين اسمين عاد على
كل واحد منهما لئلا يحذف فيقول حذف الاول والاولى لم يحذف وانما حذف خبرها
وان كان عائدا على الخبر وهو احق ان يرضوه فلا يكون حملا لاناعساد ان يرضوه
مبتدأ وخبره احق مقدما عليه ولا سعني هذا القول اذ يجوز ان يكون الخبر مفردا
بان يكون التقدير احق ان يرضوه قلت انما اراد ابن مجاهد العود الثاني وهو المشهور
عند النحويين يجعلون احق خبرا مقدما وان يرضوه مبتدأ مؤخرا والله ورسوله
ازصاوه احق وقد تقدم تحقيق هذا فيما مر وقوله والله احق ان يخشوه اذا تواتر بين
شرط جوابه محذوف او متقدم في قوله الم يعلموا الكثيرون على علموا ايا العشرة
ردا على الباقين وقرئ الحسن والاعمش يعلموا بالخطاب فعلى هذا التفات
من الغيبة الى الخطاب ان كان المراد الناس فقط وعلى الخطاب للنبي عليه الصلاة
والسلام وامته بصيغة الجمع تعظيما كقوله فان سبب حزمة الشماس او لم
وعلى الخطاب للمؤمنين وهذه السادة البلدية يحملونه معنى الاستفهام على الاول
يكون الاستفهام للتوبيخ والتوبيخ وعلى الثاني يكون للتحذير من الهجر وعلى الثالث يكون
للتقرير والعلم هنا يحمل ان تكون على بابه فسد مسد ان مسدة مفعولي علم عند سيبويه
ومسد احدهما والاخر محذوف عند الاخفش وان يكون بمعنى العرفان فتسد
مسد مفعوله وقد شرطه فان له نار جهنم خالدا فيها ونحوه ان بعد الماء في
الاعلام والجملة الشرطية في محل رفع خبر ان الاولى وهذا خبر واضح وقد عدل
عن هذا الواضح جماعة الى وجوه اخر فقال الزمخشري ويجوز ان تكون فاء له معطوفة
على انه على ان جواب من محذوف تقديره الم يعلموا انه من كاد الله ورسوله هلك
فان له وقال الكرماني والمبرد ان الجملة مكررة للتوكيد كان التقدير فان نار
جهنم وكررت ان يوكدا وسهله طول الكلام قال ابو البقاء وهو بعيد لان ذلك انما يكون
مع قرب الاول من الثاني والفاصل هنا طويل وقد رد النحاس على
الزمخشري قوله بما ذكر على ان اذا احد جوابي الشرط لزم ان يكون فعل
الشرط

الشرط ماضيا او مضارعا مقرونا بلم والجواب على قوله بحذف وقيل الشرط مضارع غير
مقرون بلم وانما فان نجد اللام تاما مؤدى هذا الذي قدره وتقدم عن سيبويه
انه قال الثانية بدل من الاولى وهذا لا يصح عن سيبويه فانه ضعف او منع
وقد ضعفه ابو البقاء بوجهين احدهما ان الثاني نزل منزلة الاول والاول نزلت منزلة ما ليس
والثاني ان حقيقة البدل ان يحل محل المبدل منه من الكلام وقال ابن عطية وهذا
تعريض بان الشيء لا يبدل منه حتى يسقط في الاول في هذا الوضع لم يأت حذفها
لهذا لو كان جواب الشرط وليل الجملة هي الخبر وانما فان الثاني سابق الدال
على معنى اخر غير البدل فعلى البدل وقال بعضهم يحمله على تقدير اللام
اي فلان له نار جهنم وعلى هذا فلا بد من اضمار شيء يعود به جواب الشرط تقديره
فالخلود له لان له نار جهنم وهذه كلها تكلفات لا تحتاج اليها فالاولى ما
بدأت به من ذكره وهو ان يكون له نار جهنم في محل رفع بالابتداء والخبر محذوف
وسوغ ان تقدره منقدما عليها قول الزمخشري وعمره اي فحق له
جهنم وقدره غيره صفة اي فان له نار جهنم واحد لها وقدره الاخفش
وردوه عليه بانها لا تسد انها وهذا لا يلزمه فانه يجوز الابتداء بالنكرة
من غير تقدير بخبر وغيره لا يجوز الابتداء بها الا بشرط تقدم او اما خوا ما الذاهب
فعندي او بشرط تقدم الخبر نحو عندي لك ضاحك وقيل فان له خبر مبتدأ محذوف
اي فالواجب ان له وهذه الجملة التي بعد الفاء في محل جزم جوابا للشرط
وقرأ ابو عمرو وحماد وابو عبيدة والحسن وابن ابي اسحاق فان بالكسر وهي قراءة
حسنة فوجه تقديم انه قرأها بعض السبعة في كل المواضع وتقدم توجيهها
والمحادة المخالفة والمعاندة وحاد وزنه الحد والمعاداة قيل مشتقة من الحد
وهو حد السلاح الذي يحارب به من الحديد وقيل من الحد الذي هو الجهة
فانه في حد غير حد صاحبه لهو لهو ساهاه اي فان في شق غير شق صاحبه
وعاداه احمان في عدوه غير عدوه واختار بعضهم قراءة الكسر بانها الاصح

Copyright © Cairo University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)